المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

15/07/2015

Le CNDH ouvre un centre de formation continue

14 juillet, 2015

Le CNDH inaugure son centre formation continue le 22 juillet prochain. Ce centre aura pour mission la formation des cadres publics /privés dans le domaine des droits de l'homme. Le budget global a été de deux millions d'euros.

C'est une première pour le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH). Ce dernier inaugure un centre de formation continue le 22juillet à Rabat. Il se situera au quartier Sabah. L'immeuble qui abritera ce centre devait initialement être le siège du CNDH. Ahmed Herzenni, l'ex-président du Conseil Consultatif des Droits de l'Homme (devenu CNDH), en avait fait l'acquisition dans ce but. Mais cela n'a jamais vu le jour. Ce centre, selon des sources proches du CNDH, aura pour principale charge la formation des cadres et des agents de l'administration publique ainsi que ceux des entreprises privées. La première cession profitera aux observateurs des prochaines élections qui doivent avoir lieu le 4 septembre. Le budget global du centre, toujours selon la même source, avoisine les deux millions d'euros. Si la date du lancement est connue et le budget, le nom du directeur reste encore inconnu. Son nom ne sera dévoilé qu'après lancement d'appel à candidature officiel, comme le stipulent les conditions des bailleurs de fonds.
Bled.ma

http://www.bled.ma/le-cndh-ouvre-un-centre-de-formation-continue/

النسيج المدني للدفاع عن استقلال السلطة القضائية

ينظم النسيج المدني للدفاع عن استقلال السلطة القضائية ندوة صحفية لإطلاق حملته الترافعية حول "مشروعي القانونين التنظيميين المتعلقين بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والنظام الأساسي للقضاة." وذلك يوم الأربعاء 15 يوليوز 2015 بفندق الرباط. على الساعة 11.00 صباحا.

كما يعتزم النسيج المدني للدفاع عن استقلال السلطة القضائية وبشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الانسان، تنظيم ندوة وذلك في نفس اليوم أي الأربعاء 15 يوليوز 2015 ابتداء من الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال بمقر مجلس المستشارين، حول نفس الموضوع وفق البرنامج التالي:

المجلس الأعلى للسلطة القضائية:

الإستقلال المالي والإداري،
ضمانات الوضعية الفردية للقضاة،
مجلس الدولة.

النظام الأساسي للقضاة

استقلال النيابة العامة،
الانتداب والترقية،
نظام تفتيش القضاة

وتأتي هذه الحملة بعد اللقاءات التشاورية التي عقدها النسيج المدني منذ 10 يناير 2014 التي اسفرت عن تنظيم مناظرة وطنية ايام 16/17/18 ماي 2014 وإعداد مذكرة ترافعية حول تعديل مشروعي القانونين التنظيميين المتعلقين بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والنظام الأساسي للقضاة.

واليوم، وبمناسبة مناقشة المشروعين المذكورين أمام البرلمان، ومن أجل تفعيل التوصيات الصادرة عن اللقاءات المذكورة وإطلاق دينامية ترافعية جديدة اتجاه مختلف مكونات البرلمان المغربي ومكونات المجتمع المدني والفاعلين في المجال، فقد قررت الهيآت المشكلة للنسيج المدني للدفاع عن استقلال السلطة القضائية خوض برنامجها الترافعي بشراكة مع المنظمات الدولية التالية : الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، اللجنة الدولية للحقوقيين والشبكة الاوروبية–المتوسطية لحقوق الإنسان.

لذا، يتشرف النسيج المدني للدفاع عن استقلال السلطة القضائية بدعوتكم لتغطية أشغال الندوتين وفق البرنامج المذكور أعلاه وذلك يوم الأربعاء 15 يوليوز 2015 ابتداء من الساعة الحادية عشرة صباحا.

ويعتبر هذا البلاغ بمثابة إخبار و دعوة موجهة للمنابر الصحفية المكتوبة، للقنوات التلفزية والإذاعية، لممثلي المواقع الإلكترونية، ولوكالات الأنباء المتواجدة بالمغرب.

عن النسيج : الأستاذة جميلة السيوري

رئيسة جمعية عدالة

برنامج الندوة الصحفية لتقديم مذكرة النسيج المدني للدفاع عن استقلال السلطة القضائية حول " مشروعي القانونين التنظيميين المتعلقين بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية و النظام الأساسي للقضاة "

11.30-11.00

استقبال المشاركات و المشاركين

11.40-11.30

- كلمة النسيج المدني للدفاع عن استقلال السلطة القضائية – منسقة النسيج
الأستاذة جميلة السيوري.

11.50 – 11.40

- كلمة رئيس الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان
الأستاذ ميشيل توبيانا.

12.00 – 11.50

- كلمة الكاتبة العامة للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان
الأستاذة أمينة بوعياش

12.15 -12.00

تقديم مذكرة النسيج المدني للدفاع عن استقلال السلطة القضائية
الأستاذ محمد الهيني.

12.30 – 12.15

تقديم مذكرة اللجنة الدولية للحقوقيين
الأستاذ سعيد بنعربية.

13.00 – 12.30

نقاش

http://www.marocdroit.com/%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%BA-%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A-%D9%88%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D9%8A%D9%86%D8%B8%D9%85%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A_a6487.html

The Post and Courier
Winner of the Pulitzer Prize

Moroccan human rights activist commends Charleston's recovery after church shooting

By Lauren Shirley
lshirley@postandcourier.com
Jul 14 2015 5:04 pm Jul 14 5:22 pm

On Tuesday, the president of the National Human Rights Council in Morocco, Driss El Yazami (center), accompanied by his friend and Morocco native Mohamed Daoud (left), applauded Charleston's peaceful reaction to the Emanuel AME Church shooting. LAUREN SHIRLEY/STAFF×

An international human rights activist traveled more than 4,000 miles to Charleston after seeing the outpouring of peaceful unity following the Emanuel AME Church shooting last month.

Driss El Yazami, president of the Moroccan Human Rights Council, was in awe of the way the Holy City reacted to the June 17 killings of nine church parishioners.

"To react so peacefully, with such strong spirit, is a real message of hope for all of us," he said. "Bravo, Charleston community, bravo."

For more than 30 years, Yazami has been involved in the human rights campaign globally. He has served as the former chairman of the International Federation for Human Rights and the former vice president of the French League for Human Rights.

Yazami, tucked into the corner of the Saffron Cafe and Bakery, seemed relaxed with those at his table Tuesday morning, including Charleston Democratic Rep. Leon Stavrinakis and Republican Rep. Jim Merrill.

As a man who has worked to secure human rights and has witnessed firsthand the killing of innocents around the world, Yazami commended Charleston for its ability to show peaceful unity in lieu of a violent alternative. He wanted to see the display of solidarity and planned his first trip to Charleston.

"I had to go simply to say, 'We are with you regardless.' We are all the same."

Merrill and Stavrinakis agreed there weren't quite words to describe the feeling of peace and unity throughout the city.

"We're proud of the way that we reacted. ... There were troubles around the rest of the country with similar instances, particularly race-related instances, and I think we've learned from each and every one," Merrill said.

Earlier on Tuesday, Yazami also met with the Rev. Dr. Norvel Goff and offered his sympathies and words of continued encouragement to the man who is now leading the Emanuel AME Church in the wake of the tragedy.

The message of peace and unity found within Charleston is something that Yazami hopes to express to the United Nations Human Rights Council when he meets with them on Wednesday. He was certain that the display of unity extended around the world as the city continues to heal.

"I'm quite sure there are millions and millions of people around the world whose hearts are with you," Yazami said.

http://www.postandcourier.com/article/20150714/PC16/150719651/1177/moroccan-human-rights-activist-commends-charleston-x2019-s-recovery-after-church-shooting#

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

إطلاق الموقع الإلكتروني للجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات

فتح باب الترشيحات للحصول على الاعتماد

الرباط: عبد الحق الريحاني

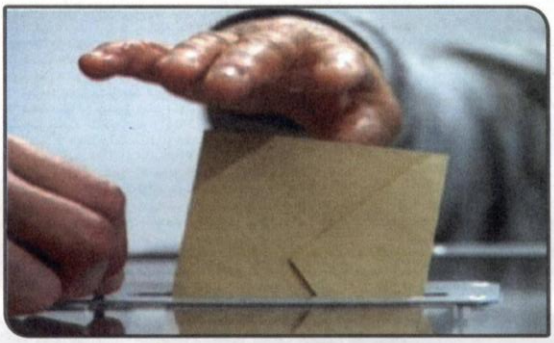

أطلقت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي يتولى المجلس الوطني لحقوق الإنسان رئاستها، أول أمس الاثنين 13 يوليوز 2015، موقعها الإلكتروني الرسمي برسم الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2015.

وسيجد المتصفح للموقع (http://www.observation-elections2015.ma/) أنه يتضمن عدة أبواب تهم، فضلا عن تقديم اللجنة واختصاصاتها وتركيبتها وآلية عملها، معطيات عن تعريف الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، نصوص مرجعية وطنية ودولية تؤطر عملية الملاحظة، وثائق خاصة بطلب الحصول على الاعتماد لملاحظة الانتخابات.

وأفاد بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، توصلت جريدة «الاتحاد الاشتراكي» بنسخة منه، أنه يمكن للهيئات المخولة للقيام بملاحظة الانتخابات بموجب القانون 30.11 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات ، وتحميل الوثائق المتعلقة بتقديم طلب الاعتماد (استمارة طلب الاعتماد، ميثاق الملاحظة، لائحة الملاحظين المقترحين)، فضلا عن معطيات حول آجال وكيفيات إيداع الطلبات.

ويذكر أن القانون 30.11 المحدد لشروط وكيفيات الملاحظة المستقلة للانتخابات الصادر في 6 أكتوبر 2011 ، نص على إحداث لجنة خاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، تتولى، بشكل خاص، تلقي ودراسة طلبات الاعتماد والبت فيها وتسليم بطائق وشارات خاصة بملاحظي الانتخابات المعتمدين ووضع ميثاق يحدد المبادئ والضوابط الأساسية لملاحظة الانتخابات. كما يعهد للجنة بإعداد الوثائق المكونة لطلب الاعتماد وإخبار العموم بآجل إيداع طلبات الاعتماد.

وأوضح نفس المصدر أن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي يرأسها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتسند كتابتها إلى الأمانة العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، تتألف من أربعة أعضاء يمثلون وزارات العدل والحريات، الداخلية، الشؤون الخارجية والتعاون والاتصال؛ وممثل عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان؛ وممثل عن الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة؛ وخمسة ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني ممثلة داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

يشار إلى أن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات عقدت اجتماعها الأول يوم الاثنين 8 يونيو 2015 بمقر المجلس بالرباط في إطار الإعداد لعملية الملاحظة المستقلة والمحايدة لمختلف الاستحقاقات الانتخابية التي سيشهدها المغرب برسم سنة 2015 ، وذلك لتحيين الوثائق الأساسية الخاصة بالاعتماد.

وقد أعلنت اللجنة إثر ذلك عن فتح باب الترشيحات للحصول على الاعتماد لملاحظة الانتخابات. كما حددت آخر أجل لاستلام الطلبات في 30 يوليوز2015، على أن تبت في طلبات الاعتماد المقدمة وتبلغ قراراتها للهيئات المرشحة في أجل أقصاه 10 غشت 2015.

ويذكر أن ملاحظة الانتخابات ستشمل المواعيد الانتخابية التالية : انتخاب ممثلي مجالس الجهات والجماعات المقرر يوم 4 شتنبر 2015؛ انتخاب مجالس العمالات والأقاليم المقرر يوم 17 شتنبر 2015 وانتخاب مجلس المستشارين المقرر يوم 2 أكتوبر 2015.

الذراع الدعوي للعدالة والتنمية يتحفظ على مصادقة مجلس النواب على اتفاقية «سيداو»

56452

◆ أوسي موح لحسن

حركة التوحيد والإصلاح الذراع الدعوي لحزب العدالة والتنمية الذي يقود الحكومة، يتحفظ على مصادقة مجلس النواب على البروتوكول الإضافي المرتبط باتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). السبب، حسب الحركة، «الغموض الذي اكتنف رفع التحفظات حول بعض المقتضيات الواردة في الاتفاقية، وملاحظة عدم كفاية ما تبقى من ضمانات التصريح على ما يخالف أحكام الدين الإسلامي والنظام الدستوري، والالتباس حول مدى شمولها لباقي بنود الاتفاقية، خصوصا ما يتعلق بنظام الأسرة وضمنه ما يهم الزواج والصداق والنفقة، واسم العائلة واستقلال الذمة المالية للمرأة والحضانة والتبني والكفالة والإرث».

المكتب التنفيذي للحركة في اجتماعه العادي بقيادة الرئيس الجديد عبد الرحيم شيخي يوم السبت الأخير، لم يغير من مواقفه السابقة الرافضة للتوقيع على البرتوكول، واعتبر أن «رفع التحفظات حول المادتين 9 و 16، ضربا لحقوق مكتسبة وامتيازات ثابتة للمرأة المغربية، واستهدافا واضحا لبنيان وتماسك الأسرة المغربية»، وأن «ذلك جاء ضدا على أحكام شرعية صريحة مضمنة في مدونة الأسرة، وفي انتهاك جسيم لأبسط مستلزمات الديمقراطية التشاركية»، وهو ما يجعلها في نظرها «فاقدة للمشروعية».

ودعا بيان حركة التوحيد والإصلاح، كلا من الحكومة والبرلمان «في نطاق ما تسمح به الآليات الاتفاقية من تفسيرات وتصريحات إلى رفع أي لبس ممكن فيما يتعلق بالمقتضيات التي تمنح أحكام مدونة الأسرة، المستندة إلى أحكام الشريعة الإسلامية السمحة في الموضوع»، ووجهت نداء إلى المجلس العلمي الأعلى «للقيام بواجبه في هذا الإطار، والمجلس الدستوري للاضطلاع بدوره الكامل من أجل السهر على مطابقة مشروع القانون رقم 125-12 بالموافقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، مع أحكام الدستور وثوابت المملكة».

وقالت الحركة إنه «لا مجال لأن يتحول البروتوكول والآليات التي يتضمنها إلى وسيلة للمساس بالنظام الدستوري للمملكة، والضغط من أجل تغيير تشريعاته كي تتلاءم مع الاتفاقية المذكورة في الجوانب المشار إليها»، وذكرت بما «ورد بوضوح في البلاغ الصادر عن المجلس العلمي الأعلى الصادر سنة 2008، حين أكد أن رفع المغرب لبعض التحفظات، إنما هو إجراء اقتضته الملاءمة مع المقتضيات الجديدة التي أقرتها مدونة الأسرة ولا يجوز أن يثير لدى المجتمع أي تساؤل حول تمسك المغرب بثوابته الدينية وأحكام الشرع الواردة في القرآن الكريم، والتي لا مجال للاجتهاد فيها مثل أحكام الإرث وغيرها من الأحكام القطعية» وأن «أمير المؤمنين لا يمكنه أن يحل حراما أو يحرم حلالا وأنه هو «ضمانة المغاربة في التمسك بهذه الثوابت».

الحركة كانت قد تحفظت سنة 2011، على إقدام الحكومة على رفع تحفظات المغرب على مقتضيات المادتين 9 و16 من الاتفاقية بموجب رسالة غير معلنة مؤرخة في 8 أبريل 2011، موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تأخر نشر مقتضياتها بواسطة ظهير مؤرخ في 2 غشت 2011 بالجريدة الرسمية إلى غاية فاتح سبتمبر 2011.

للإشارة فإن مجلس النواب، صادق في جلسة تشريعية يوم الثلاثاء المنصرم على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الموافق عليه بنيويورك في 6 أكتوبر 1999 من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة المعروف باتفاقية «سيداو»، ومباشرة بعده دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى «ضرورة الاستكمال في أقرب الآجال، لنظام وطني لحماية حقوق المرأة من خلال المصادقة على مشروع قانون مكافحة العنف ضد المرأة، ومشروع القانون المتعلق بالهيأة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز».

جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان تتهم سعيد اشباعتو بنهب ثروات الرحل بقيادة ايزر و زايدة

العبور الإلكترونية – مراسلة خاصة

اتهمت "جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان"، التي يرأسها المحامي والحقوقي الحبيب حاجي ، سعيد شباعتو، الوزير الحركي السابق والمستعد حاليا لمغادرة سفينة الاتحاد، (الذي التحق به إبان فترة الانفتاح التي دشنها اليازغي، والتي اعتبرها الاتحاديون محطة أساءت للاتحاد).الرحل المنتمين الى قبيلتي مشيخة ايت باسو ومشيخة رحو أو علي قيادة ايزر وقيادة زايدة بإقليم ميدلت، و"نهب ثرواتهم واستغلالهم أبشع استغلال في تناف تام مع مبادئ الديمقراطية والحقوق الاجتماعية" حسب ما ورد في بيان توصل الموقع بنسخة منه .

ودعا البيان الدولة المغربية إلى حماية حياة الرحل واحترام نمط عيشهم وتقديم المساعدات الممكنة من جميع الادارات والوزارات ومعاقبة كل من تسبب في الاضرار بهم سواء اقتصاديا أو أخلاقيا أو اجتماعيا، مطالبا البرلماني محمد اشباعتو بالكف من مطامعه في الاراضي موضوع ترحال هؤلاء الرحل وعن أساليب المضايقات الناتجة عن تعيين نواب جماعات سلالية من طرفه وتجييشهم من أجل استصدار وثائق تجردهم من أراضيهم ومراعيهم ,اماكن الاستقرار الرئيسية والثانوية .

وهذا نص البيان كاملا:

بيان للرأي العام الوطني والدولي

بشأن اضطهاد الرحل ضد الشعوب الاصلية بالمغرب

بتاريخ 25/06/2014 أشرقت جمعية الدفاع عن حقوق الانسان في شخص المسؤول الاعلامي في هيأتها التنفيذية "محمد عطاوي" رفقة رئيس جمعية "ارحالن"(جمعية خاصة بالرحل) على ارجاع السكان الى خيامهم وبنائها من جديد بعدما هدمتها السلطة المحلية رفقة رجال القوات المساعدة وهم الرحل المنتمين الى القبيلتين الاتيتين : مشيخة ايت باسو ومشيخة رحو أو علي قيادة ايزر وقيادة زايدة بإقليم ميدلت. وذلك بعد نضالات واحتجاجات واعتصامات قام بها هؤلاء الرحل أمام المجلس الوطني لحقوق الانسان ووزارة الداخلية طيلة هذا الاسبوع .

وتجدر الاشارة الى أن السلطات العمومية مرفوقة بالقوات العمومية قد اضطهدت هذه القبائل لمدة سنة وهدمت خيامهم في مناطق مختلفة وتركت الامر بنسائها وأطفالها عرضة للضياع في مناطق الثلوج والبرد القارس في تواطؤ سافر مع المسؤولين المنتخبين الذين يسخرون كل امكانياتهم من أجل طرهم بعيدا عن مناطق ترحالهم الاصلية من أجل استغلال أراضيهم . وهنا لابد من الاشارة الى مايرتكبه من خروقات برلماني المنطقة الذي من المفروض أنه يمثل الامة السيد سعيد اشباعتو والذي هو في نفس الوقت رئيس المجلس الاقليمي بالجهة حيث تستغرب الساكنة بالمنطقة الى سلوكاته التي تصب في اضطهاد السكان ونهب ثرواتهم واستغلالهم أبشع استغلال في تناف تام مع مبادئ حزب الاتحاد الاشتراكي وسياسته المنتمية للاشتراكية والديمقراطية والحقوق الاجتماعية .

ونظرا لكون هؤلاء السكان الاصليون الرحل لازالوا مضطهدين في نمط عيشهم وفي مناطق ترحالهم وفي حقهم في العيش الكريم من عدم ايجاد الدولة وسيلة لتعليم أبنائهم والاستفادة من حقهم في العلاج وباقي الحقوق المستتبعة من طرف الدولة المغربية فانه يتعين طرح أمر حياة هؤلاء على المؤسسات الحقوقية الدولية للتدخل من أجل ايقاف كل الخروقات الماسة بهم .

لذا فان الجمعية تدعو:

1)المؤسسات الحقوقية الدولية وعلى رأسها المؤسسات التابعة للأمم المتحدة لزيارة السكان الرحل من قبائل أيت باسو وأيت رحو أوعلي وباقي القبائل باقليم ميدلت للوقوف على نمط حياتها ورصد الخروقات الماسة بها ومعرفة الجهات التي تمارس الاضطهاد في حقها .

2) تدعوا المجلس الوطني لحقوق الانسان بانجاز تقرير عاجل ومفصل والاستماع الى مطالب الرحل بتنسيق مع الجمعيات الحقوقية المعنية وجمعية ارحالن المعنية المباشرة وايجاد حل عاجل لوضعهم المأساوي والكشف عن الجهات بدقة المتسببة في افساد حياتهم وتحويلها الى جحيم .

وتطالب :

1)الدولة المغربية بحماية حياة الرحل واحترام نمط عيشهم وتقديم المساعدات الممكنة من جميع الادارات والوزارات ومعاقبة كل من تسبب في الاضرار بهم سواء اقتصاديا أو أخلاقيا أو اجتماعيا .

2) البرلماني محمد اشباعتو بالكف من مطامعه في الاراضي موضوع ترحال هؤلاء الرحل وعن أساليب المضايقات الناتجة عن تعيين نواب جماعات سلالية من طرفه وتجييشهم من أجل استصدار وثائق تجردهم من أراضيهم ومراعيهم ,اماكن الاستقرار الرئيسية والثانوية .

3) كما تطالب وزارة الداخلية بعدم مجاراة هذا البرلماني في أساليبه هذه بتزكية مخططاته الرامية الى الاستحواذ على أكبر عدد ممكن من الأراضي .

4) كما تطالب حزب الاتحاد الاشتراكي باجراء تحقيق في الموضوع واتخاذ ماتراه مناسبا في حق برلمانيه على ضوء هذا التحقيق .

كما تناشد :

-الهيئات الحقوقية الوطنية بالتحرك والوقوف على عين المكان دعما للسكان وجمعا للمعطيات واتخاذ المواقف الحقوقية المناسبة.

http://www.alobor.com/news/read/14216/

اللجنة الجهوية لحقوق الانسان تنظم إفطاراً جماعياً بالسجن المحلي للسمارة

أضف المقال إلى :

أضيف في 14 يوليوز 2015 الساعة 15 : 20

الصحراء الآن : متابعة

اختتمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون – السمارة الحملة الطبية التي نظمتها لفائدة نزلاء السجن المحلي بمدينة السمارة يوم الاثنين 13 يوليوز الجاري بلقاء تواصلي حول مائدة إفطار رمضاني جماعي لفائدة نزلاء السجن المحلي بالسمارة حضره بالإضافة إلى السيد محمد سالم الشرقاوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون– السمارة وبعض أعضاء اللجنة الجهوية و ممثلين عن السلطات المحلية و المؤسسات العمومية ومنتخبين وحقوقيين وفعاليات من المجتمع المدني وصحفيين .

http://www.saharanow.com/news6717.html

في الندوة الفكرية «المناصفة في المنظومة الانتخابية.. أي تفعيل للمقتضيات الدستورية؟» التفعيل الشامل للمناصفة يتطلب تضافر جهود الأحزاب *التفويضات الممنوحة للنساء تبتعد عن الطابع الاستراتيجي

ع الأشعرينشر في العلم يوم 14 - 07 - 2015

عقد الفريق الاستقلالي بمجلس المستشارين ولجنة المناصفة وتكافؤ الفرص لحزب الاستقلال ندوة فكرية تحت عنوان «المناصفة في المنظومة الانتخابية.. أي تفعيل للمقتضيات الدستورية؟» أطرت أشغالها الأخت نعيمة بنيحي والتي استحضرت بداية الجهود المميزة للعنصر النسائي بحزب الاستقلال وكذا في الفريق البرلماني الاستقلالي من خلال إثراء النقاش والمساهمة بمقترحات وجيهة في كل ما يتصل بشأن المرأة على كافة المستويات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

أجرأة المقتضيات أمام المحك

وأثنى محمد الأنصاري رئيس الفريق الاستقلالي بمجلس المستشارين على اختيار هذا الموضوع الذي يحظى بتتبع نسائي وحقوقي، معتبرا أن الندوة تنعقد في وقتها لكون الوحدات الترابية على مرمى حجر من الانتخابات لاسيما الجماعية والتي يتطلع الفاعلون الى ربح رهاناتها توافقا مع المكتسبات الدستورية، لكن المحك الحقيقي في تقديره يظل أجرأة كافة المقتضيات وضمنها المناصفة وتكافؤ الفرص.

واعتبر أحمد توفيق الزيني باسم المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن هذا اللقاء يطرق إشكالية رئيسية يعيشها المعترك السياسي على أرض الواقع وخاصة على مستوى الانتخابات والتمثيلية السياسية، مشيرا إلى إسهام المؤسسة التي يمثلها قبل صدور مشاريع القوانين الانتخابية، وذلك من منطلق وعيه بدور وأهمية المناصفة في المنظومة الانتخابية والوعي الأكيد بالفعل المشترك.

التنوع في الوحدات الترابية

وفي ضوء ذلك نبه إلى المعيقات المطروحة، أمام سبيل المناصفة، حيث يظل التحدي اعتماد منظومة أكثر إدماجا وأوسع أفقا تحقق مبادئ الدستور، فاشتغل المجلس بطريقة استباقية وصاغ توصيات وفق مجموعة محاور تروم تعزيز آلية ولوج النساء للوظائف الانتخابية، وتمكين النساء من رئاسة المجالس في الجماعات الترابية الثلاث، وانبثقت عن أشغاله كذلك توصيات تعتمد مقاربة النوع، ومقتضيات تسمح باعتبار التنوع اللغوي والثقافي داخل الوحدات الترابية.

وخلص المتحدث في الأخير إلى أن التفعيل الشامل للمناصفة في المنظومة الانتخابية يتطلب تضافر جهود الأحزاب. وباسم المجلس الوطني لحقوق الإنسان دائما تدخل نذير المومني ليؤكد أن هناك عمل في الأفق ينتظر الفاعلين وذلك على مستوى النصوص التنظيمية المرتبطة بالمنظومة التشريعية ذات الصلة بالعمليات الانتخابية.

مقاربة النوع في الاختصاصات

وركز على الولوج للخدمات ومنح الاختصاصات وتصحيح أوجه عدم المساواة وإعمال مقاربة النوع في اتجاه أفقي في اللجن الدائمة وإيجاد قناطر تنظيمية بين عمل هذه اللجن ومجال عمل الميزانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مبرزا في هذا الصدد العلاقة المنطقية بين التخطيط والبرمجة المالية وإعداد الميزانية وتنفيذها واقتحاصها، وهي دواليب وجب أيضا جندرتها. كذلك أكد المتدخل على مقاربة النوع فيما يخص الاختصاصات سواء كانت ذاتية أو مشتركة أو منقولة.

وانتقل بعد ذلك للحديث عن اختلالات في توزيع العمل الجماعي خاصة ما يمس التفويضات الممنوحة للنساء والتي لاتكون غالبا ذات طابع استراتيجي، فنادرا ما تلج المرأة المنتخبة مجال التدبير المفوض أو التعمير أو تدبير المرافق العمومية، بينما تحظى فقط بتفويضات في المجال الإجتماعي أو الرياضي.

وعبر نذير المومني عن خوفه من إعادة تجربة 2009 / 2015 حيث لم تحقق اللجن الاستشارية أهدافها، مشيرا إلى أن عدم اعتماد مقاربة النوع سيجعل التجربة قاصرة.

مقتضيات لاديمقراطية

وانطلقت خديجة الرياح بحديثها أن القانون قدم مكاسب لكن من الأساسي خوض معركة لتعميقها وذلك في إطار صيرورة تخرج القوانين المهيكلة من طابع الموسمية والارتباط بالمنظومة الانتخابية وتعطيها بعدا مجتمعيا على اعتبار أن أساس المشكل هو عدم وجود النساء في مراكز المسؤولية الإدارية والسياسية، وفي ضوء ذلك تقول المتحدثة نحتاج قانونا حول المناصفة يقطع مع التنازع حول قوانين أخرى مثل المناصب العليا أو الانتخابات.

وبخصوص مشاريع القوانين الثلاثة المتعلقة بمجلس المستشارين والأحزاب السياسية وانتخاب أعضاء الجماعات الترابية فقالت إنها نزلت دفعة واحدة أمام إلحاحية الظرف، وهو ما يوحي برهن قضايا كبرى بفترة وجيزة، مشيرة إلى أن استثمار عامل الوقت كان من شأنه أن يضمن للفاعلين الحقوقيين والسياسيين مناقشة مقتضيات لا ديمقراطية مثل قاعدة أكبر المسجلين، وهذا ما أسقط العملية في نقاش تقني حسب تعبيرها.

وبذات المناسبة أثنت على عمل البرلمان الذي غير من طبيعة النص الأصلي الذي قدمته وزارة الداخلية من أجل تثبيت التمثيلية السياسية للنساء، لكنها عبرت في الأخير عن اقتناعها بأن المسار نحو المناصفة مازال بعيدا.

إيجابيات التمييز

واعتبر عبد الحفيظ ادمينو ان النقاش في هذا الموضوع له مشروعيته والذي يندرج ضمن صيرورة، مشيرا الى ان القوانين تتطلب 60 مقتضى تطبيقيا لذلك فان الحذر يظل مطلوبا حتى لا يتكرر سيناريو لجنة المناصفة. واستعرض بعد ذلك واقع التمثيلية النسائية دوليا مستندا في ذلك على معطيات رقمية حيث لا يتعدى معدل رئيسات البرلمانات 14 في المائة، ونسبة البرلمانيات 19 في المائة ونسبة رئيسات الدول 5 في المائة.

كما ابرز ان مصطلح "السعي" يحدث قلقا في حد ذاته بحيث لا يتضح هل هو الزام ام مزاج ام فقط انطلاقة مسيرة مهما كانت وتيرتها وهو الامر الذي يفرض في تقديره يقظة وتتبعا وعدم الاكتفاء بالمقتضيات القانونية التي تبقى مهمة لكن غير كافية لمنح المرأة تمثيلية حقيقية عدديا او مجاليا، والدليل في ذلك ان مستوى التمثيل الحالي وبالاكراهات والواقع الثقافي السائد لم يكن ممكنا لولا الاجراءات التمييزية التي عرفها الحقل السياسي.

اما محمد الغالي انطلق من مسلمة افلاطونية تعتبر ان العدالة هي الفضيلة الاولى للمؤسسات السياسية، وهنا يحضر الانصاف وتكافؤ الفرص بين كل مكونات المجتمع ويطرح سؤال كيف نصل للعدالة؟

ومن منطلق بنيوية المشكل فان اول ما يجب الاشتغال عليه حسب تقديره هو الى اي حد نستطيع صياغة ثقافة النوع وصياغة قانونية مبنية على النوع وتحقيق مناصفة بين الجنسين؟ مشيرا الى ان الدستور استحضر ثنائية "مواطن ومواطنة" في 20 فصلا لكن مصطلح "تسعى" في الفصل 19 يطرح التباسا بحيث لا يتضح هل يفيد الزاما ام بذل جهد فقط.

المقاصد الدستورية

بعد ذلك سجل ملاحظة مفادها ان مواقف المجلس الدستوري لا تساير تحولات المجتمع المغربي والذي يقول ان الاجراءات مرحلية في حين ان الفصل 6 يتحدث عن المساواة.

ولم يتردد في التعبير عن القلق من ان تعطي نسبة التمثيلية النسائية في الانتخابات الجماعية والتي ارتفعت من 12 الى 27 في المائة مخرجات سلبية، ليشير في هذا الاطار ان نظام الكوطا اجراء تصحيحي لثقافة نمطية على اعتبار ان القولنين الانتخابية اذا هيمنت عليها العقلية الذكورية فان ذلك سيؤثر بدوره على الاختصاصات وبالتالي فلن نصل الى المقاصد الدستورية.

وفي ختام العروض تناولت الكلمة فتيحة البقالي عضو الفريق الاستقلالي بمجلس النواب مؤكدة ان الواقع كان صادما لكون القوانين كانت ستخرج دون نسبة للنساء، مضيفة ان مرافعة عضوات الفريق الاستقلالي احرجت الحكومة وانتقدت الموقف الازدواجي للدولة التي تريد من النساء ان يمارسن سياسة القرب في التعاونيات والجمعيات والعمل الاجتماعي ثم تقصيهن سياسيا.

http://www.maghress.com/alalam/69349

استعداد للانتخابات المقبلة.. إطلاق الموقع الرسمي للجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات

14 يوليو 2015 - 13:28

فرح الباز

أعلنت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي يتولى المجلس الوطني لحقوق الإنسان رئاستها، أمس الاثنين (13 يوليوز)، الإطلاق موقعها الإلكتروني الرسمي برسم الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2015.

ويتضمن الموقع http://www.observation-elections2015.ma، عدة أبواب تهم، فضلا عن تقديم اللجنة واختصاصاتها وتركيبتها وآلية عملها، معطيات عن تعريف الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، نصوص مرجعية وطنية ودولية تؤطر عملية الملاحظة، وثائق خاصة بطلب الحصول على الاعتماد لملاحظة الانتخابات.

وحسب بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، توصل به موقع "كيفاش"، فإنه يمكن للهيئات المخولة للقيام بملاحظة الانتخابات، بموجب القانون 30.11 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، تحميل الوثائق المتعلقة بتقديم طلب الاعتماد (استمارة طلب الاعتماد، ميثاق الملاحظة، لائحة الملاحظين المقترحين) فضلا عن معطيات حول آجال وكيفيات إيداع الطلبات.

وكانت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، عقدت اجتماعها الأول يوم الاثنين الماضي (8 يونيو) في مقر المجلس في الرباط، في إطار الإعداد لعملية الملاحظة المستقلة والمحايدة لمختلف الاستحقاقات الانتخابية التي سيشهدها المغرب برسم سنة 2015، وذلك لتحيين الوثائق الأساسية الخاصة بالاعتماد.

وأعلنت اللجنة إثر ذلك، عن فتح باب الترشيحات للحصول على الاعتماد لملاحظة الانتخابات، كما حددت آخر أجل لاستلام الطلبات في 30 يوليوز، على أن تبت في طلبات الاعتماد المقدمة و تبلغ قراراتها للهيئات المرشحة في أجل أقصاه 10 غشت المقبل.

وتتألف اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي يرأسها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتسند كتابتها إلى الأمانة العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، من أربعة أعضاء يمثلون وزارات العدل والحريات، الداخلية، الشؤون الخارجية والتعاون والاتصال، وممثل عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وممثل عن الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وخمسة ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني ممثلة داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأشار البلاغ ذاته إلى أن ملاحظة الانتخابات ستشمل المواعيد الانتخابية التالية، انتخاب ممثلي مجالس الجهات والجماعات المقرر يوم 4 شتنبر المقبل، انتخاب مجالس العمالات والأقاليم المقرر يوم 17 شتنبر المقبل، وانتخاب مجلس المستشارين المقرر يوم 2 أكتوبر المقبل.

http://www.kifache.com/74438

الخبر:شخص ينتحل «صفة مراقب للقنص» لابتزاز القناصين بمريرت... يحاكم بعشرة أشهر سجنا نافذا في الحكم الابتدائي، يتحول استئنافيا إلى حكم موقوف التنفيذ

(الأقسام: قضايا ومحاكم)
أرسلت بواسطة Administrator
الأربعاء 15 يوليو 2015 - 02:51:46

عبر مواطن من مريرت، إقليم خنيفرة، في رسالته لـ»الاتحاد الاشتراكي»، عن امتعاضه إزاء مآل ملف قضيته في مواجهة منتحل لصفة «مراقب قنص» كان قد اعترض سبيله بتاريخ 22 دجنبر 2013، وهو في طريقه للقنص بمحمية «بوخميس»، قرب قرية بوشبل، وكم كانت مفاجأة المشتكي كبيرة عندما كان المعني بالأمر (ب.م) مرتديا لبذلة «مراقب قنص»، رغم أن الجميع يعلم بقرار توقيفه من هذه المهمة التي سبق له أن شغلها لمدة غير قصيرة، حيث تجرأ على التقدم نحو المشتكي طالبا منه تسليمه رخصة القنص والبندقية، فواجهه هذا الأخير بالرفض أمام مجموعة من القناصين الذين تم تدوين أسمائهم باعتبارهم شهودا استنكروا تصرف الشخص المذكور. وقد كاد الموقف أن يرقى إلى ما لا تحمد عقباه لولا بعض المساعي الحميدة، علما بأن الطرفين كانا مسلحين.

وفي هذا الصدد، تقدم القناص المتضرر، واسمه المكي زروالي، بشكاية في الموضوع لدى النيابة العامة بابتدائية خنيفرة التي أصدرت حكمها في ملف القضية، رغم محاولة المشتكى به التملص مما نسب إليه، حيث تمت إدانته بعشرة أشهر حبسا نافذا وغرامة قدرها 3000 درهم مع تعويض مدني قدره 10.000 درهم وتحميله الصائر، بحسب ما هو مضمن في الحكم الابتدائي عدد 1410 بتاريخ 24 أبريل 2014، ملف جنحي 338/2014، قبل قيام المعني بالأمر باستئناف الحكم.

وبمحكمة الاستئناف تم الاستماع للشهود الذين أكدوا جميعا ما قام به المشتكى به من مخالفة قد لا تنفصل عن جرائم النصب والاحتيال، وقضت هذه المحكمة بتأييد الحكم الابتدائي في مبدئه مع تعديله بخفض العقوبة الحبسية إلى شهرين اثنين، وجعلها موقوفة التنفيذ، وخفض الغرامة إلى 1000 درهم والتعويض إلى 3000 درهم، بحسب مضمون القرار الصادر بتاريخ 17 مارس 2015، ملف جنحي استئنافي 373/2014، ما رأى فيه المشتكي ضررا بحقه المشروع، ونهاية غير مناسبة لما كان منتظرا، حسب مضمون رسالته.

وارتباطا بالحكم الاستئنافي، لم يخف المشتكي اندهاشه من هذا الحكم، رغم أن المشتكي، حسب قوله، له سوابق عدلية متعددة ومتابع بعدة شكايات لمواطنين اعترض سبيلهم بانتحاله صفة مراقب قنص، وجردهم من وثائقهم بغاية ابتزازهم تحت الضغط والتهديد، ولم يفت المشتكي، المكي زروالي، مكاتبة بعض الجهات المسؤولة بغاية التدخل لفتح تحقيق في الموضوع، كما راسل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ملتمسا منه مؤازرته في ملف قضيته.

http://fazaz24.com/print.php?news.771

الذراع الدعوي للعدالة والتنمية يتحفظ على مصادقة مجلس النواب على اتفاقية «سيداو»

في المغرب السياسي 14 يوليو 2015,
AHDATH.INFO – متابعة

حركة التوحيد والإصلاح الذراع الدعوي لحزب العدالة والتنمية الذي يقود الحكومة، يتحفظ على مصادقة مجلس النواب على البروتوكول الإضافي المرتبط باتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

السبب، حسب الحركة، «الغموض الذي اكتنف رفع التحفظات حول بعض المقتضيات الواردة في الاتفاقية، وملاحظة عدم كفاية ما تبقى من ضمانات التصريح على ما يخالف أحكام الدين الإسلامي والنظام الدستوري، والالتباس حول مدى شمولها لباقي بنود الاتفاقية، خصوصا ما يتعلق بنظام الأسرة وضمنه ما يهم الزواج والصداق والنفقة، واسم العائلة واستقلال الذمة المالية للمرأة والحضانة والتبني والكفالة والإرث».

المكتب التنفيذي للحركة في اجتماعه العادي بقيادة الرئيس الجديد عبد الرحيم شيخي يوم السبت الأخير، لم يغير من مواقفه السابقة الرافضة للتوقيع على البرتوكول، واعتبر أن «رفع التحفظات حول المادتين 9 و 16، ضربا لحقوق مكتسبة وامتيازات ثابتة للمرأة المغربية، واستهدافا واضحا لبنيان وتماسك الأسرة المغربية»، وأن «ذلك جاء ضدا على أحكام شرعية صريحة مضمنة في مدونة الأسرة، وفي انتهاك جسيم لأبسط مستلزمات الديمقراطية التشاركية»، وهو ما يجعلها في نظرها «فاقدة للمشروعية».

ودعا بيان حركة التوحيد والإصلاح، كلا من الحكومة والبرلمان «في نطاق ما تسمح به الآليات الاتفاقية من تفسيرات وتصريحات إلى رفع أي لَبْس ممكن فيما يتعلق بالمقتضيات التي تمس أحكام مدونة الأسرة، المستندة إلى أحكام الشريعة الإسلامية السمحة في الموضوع»، ووجهت نداء الى المجلس العلمي الأعلى «للقيام بواجبه في هذا الإطار، والمجلس الدستوري للاضطلاع بدوره الكامل من أجل السهر على مطابقة مشروع القانون رقم 12-125 بالموافقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، مع أحكام الدستور وثوابت المملكة».

وقالت الحركة إنه «لا مجال لأن يتحول البروتوكول والآليات التي يتضمنها إلى وسيلة للمساس بالنظام الدستوري للمملكة، والضغط من أجل تغيير تشريعاته كي تتلاءم مع الاتفاقية المذكورة في الجوانب المشار إليها»، وذكرت بما «ورد بوضوح في البلاغ الصادر عن المجلس العلمي الأعلى الصادر سنة 2008، حين أكد أن رفع المغرب لبعض التحفظات، إنما هو إجراء اقتضته الملاءمة مع المقتضيات الجديدة التي أقرتها مدونة الأسرة ولا يجوز أن يثير لدى المجتمع أي تساؤل حول تمسك المغرب بثوابته الدينية وأحكام الشرع الواردة في القرآن الكريم، والتي لا مجال للاجتهاد فيها مثل أحكام الإرث وغيرها من الأحكام القطعية» وأن «أمير المؤمنين لا يمكنه أن يحل حراما أو يحرم حلالا وأنه هو «ضمانة المغاربة في التمسك بهذه الثوابت».

الحركة كانت قد تحفظت سنة 2011، على إقدام الحكومة على رفع تحفظات المغرب على مقتضيات المادتين 9 و 16 من الاتفاقية بموجب رسالة غير معلنة مؤرخة في 8 أبريل 2011، موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تأخر نشر مقتضياتها بواسطة ظهير مؤرخ في 2 غشت 2011 بالجريدة الرسمية إلى غاية فاتح سبتمبر 2011.

للإشارة فإن مجلس النواب، صادق في جلسة تشريعية يوم الثلاثاء المنصرم بالاجماع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الموافق عليه بنيويورك في 6 أكتوبر 1999 من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة المعروف باتفاقية «سيداو»، ومباشرة بعده دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى «ضرورة الاستكمال في أقرب الآجال، لنظام وطني لحماية حقوق المرأة من خلال المصادقة على مشروع قانون مكافحة العنف ضد المرأة، ومشروع القانون المتعلق بالهيأة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز».

أوسي موح لحسن

http://www.ahdath.info/?p=90813

الانتخابات ستجرى طبقا لمواعيدها ،ولا مجال لارجائها حسب بلاغ المجلس الوطني لحقوق الانسان

أضيف في 13 يوليوز 2015 الساعة 29 : 19

تطلق اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي يتولى المجلس الوطني لحقوق الإنسان رئاستها، اليوم الاثنين 13 يوليوز 2015، موقعها الإلكتروني الرسمي برسم الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2015.

ويتضمن الموقع (http://www.observation-elections2015.ma/)عدة أبواب تهم، فضلا عن تقديم اللجنة واختصاصاتها وتركيبتها وآلية عملها، معطيات عن تعريف الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، نصوص مرجعية وطنية ودولية تؤطر عملية الملاحظة، وثائق خاصة بطلب الحصول على الاعتماد لملاحظة الانتخابات.

هكذا، يمكن للهيئات المخولة للقيام بملاحظة الانتخابات بموجب القانون 30.11 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات تحميل الوثائق المتعلقة بتقديم طلب الاعتماد (استمارة طلب الاعتماد، ميثاق الملاحظة، لائحة الملاحظين المقترحين) فضلا عن معطيات حول آجال وكيفيات إيداع الطلبات.

يذكر أن القانون 30.11 المحدد لشروط وكيفيات الملاحظة المستقلة للانتخابات الصادر في 6 أكتوبر 2011 نص على إحداث لجنة خاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، تتولى، بشكل خاص، تلقي ودراسة طلبات الاعتماد والبت فيها وتسليم بطائق وشارات خاصة بملاحظي الانتخابات المعتمدين ووضع ميثاق يحدد المبادئ والضوابط الأساسية لملاحظة الانتخابات. كما يعهد للجنة بإعداد الوثائق المكونة لطلب الاعتماد وإخبار العموم بأجل إيداع طلبات الاعتماد.

وتتألف اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي يرأسها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتسند كتابتها إلى الأمانة العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، من أربعة أعضاء يمثلون وزارات العدل والحريات، الداخلية، الشؤون الخارجية والتعاون والاتصال؛ وممثل عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان؛ وممثل عن الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة؛ وخمسة ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني ممثلة داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

يشار إلى أن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات عقدت اجتماعها الأول يوم الاثنين 8 يونيو 2015 بمقر المجلس بالرباط في إطار الإعداد لعملية الملاحظة المستقلة والمحايدة لمختلف الاستحقاقات الانتخابية التي سيشهدها المغرب برسم سنة 2015 وذلك لتحيين الوثائق الأساسية الخاصة بالاعتماد.

وقد أعلنت اللجنة إثر ذلك عن فتح باب الترشيحات للحصول على الاعتماد لملاحظة الانتخابات. كما حددت آخر أجل لاستلام الطلبات في 30 يوليوز2015، على أن تبت في طلبات الاعتماد المقدمة و تبلغ قراراتها للهيئات المرشحة في أجل أقصاه 10 غشت 2015.

يذكر أن ملاحظة الانتخابات ستشمل المواعيد الانتخابية التالية : انتخاب ممثلي مجالس الجهات والجماعات المقرر يوم 4 شتنبر 2015؛ انتخاب مجالس العمالات والأقاليم المقرر يوم 17 شتنبر 2015 وانتخاب مجلس المستشارين المقرر يوم 2 أكتوبر 2015.

ويصادف انطلاق موقع ملاحظي الانتخابات ليلة القدر في اشارة أن الانتخابات ستجرى في مواعدها .

http://maarifpress.com/news8879.html

قبل أشهر من موعد الانتخابات.. الموقع الرسمي للجنة "الملاحظين" جاهز

هند رزقي 2015-07-46 14 زيارة

أطلقت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، موقعها الإلكتروني الرسمي www.observation-elections2015.ma، استعدادا للاستحقاقات الانتخابية المزمع عقدها في شتنبر المقبل.

وحسب معطيات اللجنة التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإن الموقع الذي انطلق منذ يوم أمس (الاثنين)، ينقسم لعدة أبواب تعرف باللجنة واختصاصاتها وتركيبتها وآلية عملها، وتقدم معطيات حول الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، ونصوص مرجعية وطنية ودولية تؤطر عملية الملاحظة، ووثائق خاصة بطلب الحصول على الاعتماد لملاحظة الانتخابات.

ويوفر الموقع للهيآت المخولة للقيام بملاحظة الانتخابات، بموجب القانون 30.11 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، إمكانية تحميل الوثائق المتعلقة بتقديم طلب الاعتماد للهيآت (استمارة طلب الاعتماد، ميثاق الملاحظة، لائحة الملاحظين المقترحين) فضلا عن معطيات حول آجال وكيفيات إيداع الطلبات.

وتتألف اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي يرأسها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتسند كتابتها إلى الأمانة العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، من أربعة أعضاء يمثلون وزارات العدل والحريات، الداخلية، الشؤون الخارجية والتعاون والاتصال، وممثل عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وممثل عن الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وخمسة ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني ممثلة داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

شاركها

http://machahid24.com/politique/82049.html

التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة: إعلان عن فتح الترشيح من أجل انتقاء ملاحظين للانتخابات برسم استحقاقات 2015

شارك

يتألف التحالف من شبكة من الجمعيات العاملة في مجال حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة و التي تمثل مختلف جهات المملكة. يعمل التحالف مع شركائه من أجل ضمان تنزيل مضامين الدستور وإعداد و تنفيذ وتتبع السياسات العمومية استنادا لمبادئ الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي صادق عليها المغرب في عام 2009. تهدف رسالة التحالف إلى تشجيع مبادرات الترافع الرامية لتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة وفقا للمبادئ العالمية لحقوق الإنسان.

في إطار مشروع « لنصوت من أجل مشاركة سياسية فعالة للأشخاص في وضعية إعاقة » الذي ينجزه ، ((NDIو المعهد الديمقراطي الوطني Handicap Internationalالتحالف بشراكة مع منظمة و الذي يهدف إلى الرفع من المشاركة السياسية للأشخاص في وضعية إعاقة، و توافقا مع أهداف الترافع الذي يقوم به التحالف من أجل تيسير و تفعيل ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة إلى المسار الانتخابي بجميع محطاته، تقوم الجمعية المغربية للمعاقين حركيا بانجاز مبادرة حول« ملاحظة الانتخابات الجماعية برسم استحقاقات 2015".

تهدف هذه المبادرة إلى ملاحظة مدى جاهزية مكاتب التصويت لاستقبال المواطنين في وضعية إعاقة ومدى سهولة الولوج و المشاركة في العملية الانتخابية، و ذلك من خلال ملاحظة عينة ممثلة ل 200 مكتب تصويت بجهة الرباط–القنيطرة وتعبئة وتكوين ملاحظين و ملاحظات.

سيتم في المرحلة الأولى انتقاء الملاحظين و الملاحظات، تكوينهم ثم تعيينهم بمكاتب الملاحظة. وستتم بالموازاة مع ذلك إجراءات الحصول على اعتمادات الملاحظة من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان. يتعين على الملاحظين ملاحظة مكاتب التصويت،ملء استمارات الملاحظة و مد فريق التتبع بالمعلومات اللازمة في الوقت المحدد.

شروط الترشيح

– ألا يكون الشخص مرشحا برسم العملية الانتخابية موضوع الملاحظة؛
– أن يكون مسجلا باللوائح الانتخابية؛
– الاستقلالية و الحياد؛
– أن يكون منتميا أوقاطنا بالمناطق التالية: الرباط، سلا، الصخيرات تمارة، القنيطرة، الخميسات، سيدي قاسم ، سيدي سليمان.
–الانتماء لجمعية عاملة في مجال الإعاقة أو حقوق الإنسان أمر محبذ؛
– توقيع ميثاق الملاحظة.
– نشجع ترشيح الأشخاص في وضعية إعاقة.

التكوين والتعويضات
الاستفادة من تكوين في مجال ملاحظة الانتخابات + سيتقاضى كل ملاحظ تعويضا ماليا يشمل تكاليف التنقل و التواصل خلال أداء المهمة.

يتعين على الراغبين في المشاركة أن يبعثوا بنسخة لبطاقة التعريف الوطنية + رقم التسجيل باللوائح الانتخابية+ رسالة تحفيزية قبل 20 يوليوز 2015 على البريد الالكتروني:

cher.karim@hotmail.com et haouche.fatima.zahra@gmail.com

http://alwadifa-maroc.com/offre/show/id/7037

Prochaines échéances électorales

Ouverture de la réception des demandes d'accréditation pour l'observation

L'observation indépendante et neutre est l'un des fondamentaux des prochaines échéances électorales. Dans ce sens, la commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections, présidée par le Conseil national des droits de l'Homme, a lancé, lundi, son portail internet pour la réception des demandes d'accréditation. Acceptables jusqu'au 31 juillet, les demandes seront traitées avant le 10 août prochain.

La commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections présidée par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a lancé, lundi dernier, son site Internet officiel. Disponible en trois langues, le nouveau portail permettra aux instances, habilitées à observer les prochaines élections de télécharger les documents nécessaires à leurs accréditations et de consulter les différents textes organisant l'opération électorale.

Avec le lancement du portail, la commission déclare ouverte la période de réception des demandes d'accréditation. Selon un communiqué du CNDH, le dernier délai pour la réception des demandes a été fixé pour la fin du mois de juillet. Les demandeurs recevront la décision finale de la commission concernant la validation de leurs demandes avant le 10 août prochain. En effet, chargée de s'assurer que les demandeurs remplissent les conditions requises, la commission doit motiver les décisions de rejet des demandes d'accréditation et en informer les instances concernées. Elle devra aussi leur communiquer les noms des personnes dont l'accréditation a été validée. L'autorité chargée des opérations électorales doit aussi recevoir une copie des décisions de ladite commission.

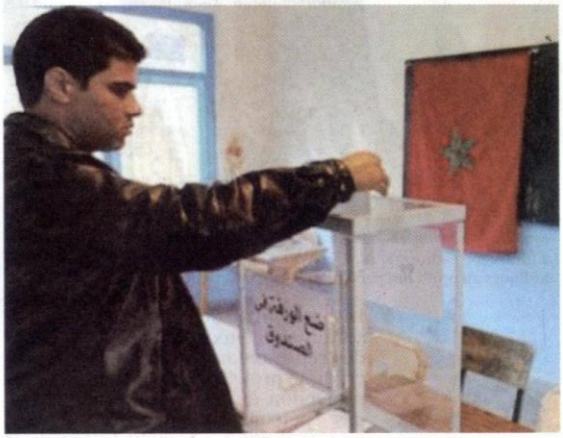

Les observateurs accrédités devront se conformer à une charte fixant les règles fondamentales qu'ils doivent observer dans l'exercice de leurs missions.

15687/1-3

> Avec le lancement du portail, la commission déclaré ouverte la période de réception des demandes d'accréditation.

Créée en vertu de la loi N° 30-11 fixant les conditions et les modalités de l'observation indépendante et neutre des élections, la commission va délivrer, par l'intermédiaire des instances désirant exercer les missions de l'observation indépendante et neutre des élections, des cartes spéciales aux observateurs des élections accrédités relevant de ces instances ainsi que les badges qu'ils doivent porter pour leur identification.

S'agissant de l'éligibilité à remplir le rôle d'observation, la loi cite les institutions nationales habilitées, en vertu de la loi, à accomplir les missions d'observation des élections ainsi que les associations actives de la société civile reconnues pour le sérieux de leur action en matière des droits de l'Homme et de la diffusion des valeurs de la citoyenneté et de la démocratie, légalement constituées et fonctionnant conformément à leurs statuts. Les organisations non gouvernementales étrangères intéressées par le domaine de l'observation des élections, légalement constituées conformément à leurs législations nationales, reconnues pour leur indépendance et leur objectivité peuvent aussi déposer leurs demandes auprès de la commission. Les observateurs accrédités devront se conformer à une charte fixant les principes et les règles fondamentales qu'ils doivent observer dans l'exercice de leurs missions, laquelle charte doit tenir compte des normes et des bonnes pratiques universellement reconnues dans le domaine de l'observation électorale. Ils bénéficieront aussi d'une session de formation au cours de laquelle sont présentées les données relatives au déroulement des opérations électorales.

Pour rappel, l'observation des élections concernera les échéances relatives aux conseils des régions et aux communales prévues le 4 septembre prochain. Elle couvrira aussi les élections des conseils provinciaux prévues le 17 du même mois et celles relatives à la Chambre des conseillers attendues le 2 octobre prochain. ■

Ayoub Lahrache

إطلاق بوابة إلكترونية خاصة بملاحظي الانتخابات

15/07/2015–محمد النرجسي – صحفي متدربعلى الساعة | 09:20
إدريس اليزمي في الندوة الصحافية
© حقوق النشر : براهيم توكار – Le360أطلقت اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي يرأسها المجلس الوطني لحقوق الانسان، موقعها الإلكتروني الرسمي برسم الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2015 (www.observation-elections2015.ma.)
ويتضمن الموقع عدة أبواب تهم معطيات عن تعريف الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، ونصوص مرجعية وطنية ودولية تؤطر عملية الملاحظة، وثائق خاصة بطلب الحصول على الاعتماد لملاحظة الانتخابات، فضلا عن تقديم اللجنة واختصاصاتها وتركيبتها وآلية عملها.

وستتمكن الهيئات المخولة من خلال البوابة الالكترونية القيام بملاحظة الانتخابات بموجب القانون 30.11، الذي يقضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، كما يتيح إمكانية تحميل الوثائق المتعلقة بتقديم طلب الاعتماد، فضلا عن معطيات حول آجال وكيفيات إيداع الطلبات.

وتتألف اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، التي يرأسها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من أربعة أعضاء يمثلون وزارات العدل والحريات، الداخلية، الشؤون الخارجية والتعاون والاتصال؛ وممثل عن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وممثل عن الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وخمسة ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني، وممثلة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وكانت اللجنة الخاصة قد عقدت لاعتماد ملاحظي الانتخابات اجتماعها الأول يوم الاثنين 8 يونيو 2015 بمقر المجلس بالرباط، وذلك في إطار الإعداد لعملية الملاحظة المستقلة والمحايدة لمختلف الاستحقاقات الانتخابية التي سيشهدها المغرب برسم سنة 2015.
وقد أعلنت اللجنة إثر ذلك عن فتح باب الترشيحات للحصول على الاعتماد لملاحظة الانتخابات. كما حددت آخر أجل لاستلام الطلبات في 30 يوليوز 2015، على أن تبث في طلبات الاعتماد المقدمة وتبلغ قراراتها للهيئات المرشحة في أجل أقصاه 10 غشت 2015.

كما تجدر الإشارة إلى أن ملاحظة الانتخابات ستشمل المواعيد الانتخابية التالية: انتخاب ممثلي مجالس الجهات والجماعات المقرر يوم 4 شتنبر 2015، وانتخاب مجالس العمالات والأقاليم المقرر يوم 17 شتنبر، 2015 وانتخاب مجلس المستشارين المقرر يوم 2 أكتوبر 2015.

http://www.le360.ma/ar/medias/53763

SAHARA: L'INTERNATIONALE SOCIALISTE SERT LA SOUPE AU POLISARIO

Par Ziad Alami le 15/07/2015 à 02h28

Juan Antonio Yanez, président de l'Internationale socialiste.

© Copyright : drKiosque360. Alors que le Conseil de sécurité s'oppose à l'élargissement du mandat de la Minurso au monitoring des droits de l'Homme, l'Internationale socialiste revient à la charge et appelle à la création d'un «mécanisme indépendant» pour contrôler la situation. L'USFP aux abonnés absents?

Rappelez-vous: Le 6 juin dernier, Le360 révélait qu'un Chilien membre de la délégation de l'Internationale socialiste, en visite à Laâyoune, avait boycotté la réunion de ses camarades avec les unionistes, préférant s'entretenir exclusivement avec les séparatistes.

Herrera Claudio Rodrigo Jarda, avocat de profession et au service (rémunéré, bien sûr) de la bande de Mohamed Abdelaziz, s'est invité au domicile de la séparatiste Fatimatou Bara et a collecté l'attirail d'usage (photos et vidéos de propagande pro-indépendantiste), promettant de le distribuer à son retour à Santiago, au Chili, afin de relayer les revendications de la meute séparatiste.

Le360 avait alors crié au scandale en précisant que le sacro-saint principe de «neutralité» dont excipe l'Internationale socialiste avait été battu en brèche par ce pseudo militant.

Un mois et quelques poussières plus tard, le pronostic est confirmé et nous édifie, à bien des égards, sur cette légendaire «neutralité» dont nos camarades de l'Internationale socialiste aiment tant à se gargariser. «L'Internationale socialiste appelle à la mise en place d'un mécanisme indépendant pour le contrôle des droits de l'Homme au Sahara», rapporte ainsi Akhbar al Yaoum, dans son édition de ce mercredi 15 juillet.

Le quotidien, qui dévoile les grandes lignes du rapport de l'IS sur le Sahara, ne manque pas d'épingler le «réveil tardif» de cette organisation internationale. «Après toute la polémique suscitée ces dernières années autour de la question des droits de l'Homme et le rejet catégorique par le Maroc des cris d'orfraie algéro-séparatistes revendiquant l'extension du mandat de la Minurso au contrôle des droits de l'Homme, revoilà l'Internationale socialiste qui relance la demande de création d'un mécanisme indépendant pour contrôler la situation humanitaire dans les provinces sahariennes», constate en effet Akhbar Al Yaoum.

Dans ce rapport en trompe-l'œil, l'IS invoque «l'existence d'une manière ou d'une autre de problèmes se rapportant aux droits de l'Homme», autrement dit de «violations humanitaires» somme toute fictives dans le Sahara marocain. «Un réseau d'ONG se développe au Sahara sans être reconnu» par les autorités marocaines, relève-t-elle.

Et, comme pour se donner un vernis de crédibilité, l'Internationale socialiste «concède» l'existence d'efforts de la part des autorités marocaines pour améliorer la situation des droits de l'Homme, efforts traduits par la mise en place d'antennes locales, à Laâyoune et Dakhla, du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

Seulement voilà, objecte-t-elle, «quels que soient ces efforts, ils ne pourront pas se substituer à la nécessité de mettre en place un mécanisme indépendant et neutre pour contrôler les droits de l'Homme», oubliant que la création de ce mécanisme pourrait être perçu, de ce côté comme de l'autre, comme une remise en question du principe sacré et inaliénable de la souveraineté du royaume sur ses provinces sahariennes.

On aimerait bien savoir ce que penserait le président de l'IS, ex-secrétaire d'Etat espagnol aux Affaires étrangères, Juan Antonio Yanez, d'un appel similaire, à l'encontre de Madrid, à celui lancé par l'IS, qu'il préside: Madrid accepterait-elle la création d'un mécanisme «indépendant et neutre» pour la défense du peuple basque?

Mais passons, car il semble que l'IS trouverait aussi à redire sur les exactions, vraies celles-là, subies au quotidien par la population séquestrée à Tindouf.

Quand l'IS s'inquiète pour la jeunesse sahraouie «désespérée»
Circulez, rentrez, il n'y a rien à voir. Si ce n'est ce petit pincement au coeur que l'IS a bien voulu témoigner à la jeunesse sahraouie qui n'aurait connu que «l'exil» et qui, face à l'impasse dans laquelle se trouverait le dossier saharien, pourrait succomber à la tentation de l'extrémisme violent qui gagne de plus en plus la région.

Sur les responsables réels de la détresse de cette jeunesse désabusée, aucun mot. Pire encore, l'IS, selon Akhbar Al Yaoum, voudrait jouer le rôle de relais de la propagande séparatiste, rapportant que la direction du Polisario (mafieuse et corrompue jusqu'au bout des ongles) souhaiterait que 2015 soit une année cruciale pour le règlement du contentieux saharien!

Et ce n'est pas tout. L'organisation mondiale des partis socialistes semble s'intéresser aussi à la question du vol des aides humanitaires par l'oligarchie algérienne et le Politburo du Polisario qui ont détourné ces aides pour bâtir des fortunes colossales sur les ruines de la population sahraouie séquestrée.

Or, là encore, rien. A part ce constat que la communauté internationale serait lassée de pourvoir les camps de Tindouf en aides humanitaires et ne rien voir venir à l'horizon!

En somme, nous sommes témoins d'une cécité troublante face aux véritables attentes des sahraouis qui en ont assez de l'hypocrisie des ONG internationales à l'égard de leurs réelles préoccupations et de leur situation de séquestrés ad vitam aeternam.
Et ce n'est surtout pas ce rapport biaisé de l'IS qui va leur permettre de sauver les meubles.
Maintenant, pointe un sérieux problème: où en est l'USFP dans tout cela?
Aux dernières nouvelles provenant du boulevard Al Araâr, à Hay Ryad, au siège de l'USFP, on apprend que Driss Lachgar a été élu vice-président de l'Internationale socialist

http://www.le360.ma/fr/politique/sahara-linternationale-socialiste-sert-la-soupe-au-polisario-45691

ELECTIONS: LA GESTION DES OBSERVATEURS INDÉPENDANTS CONFIÉE AU CNDH

Par Mohamed Chakir Alaoui le 14/07/2015 à 12h30 (mise à jour le 14/07/2015 à 12h32)

Le siège du Conseil national des Droits de l'Homme à Rabat.

© Copyright : DRLe Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a annoncé la mise en place d'une cellule chargée d'enregistrer les candidatures des ONG nationales et internationales qui souhaiteraient suivre le déroulement des prochains scrutins en tant qu'observateurs indépendants.

Les dépôts de candidatures d'observateurs auprès du CNDH s'achèveront le 30 juillet et les réponses seront communiquées aux intéressés le 10 août prochain. La Commission qui examinera ces candidatures est composée de représentants du CNDH, de ceux des ministères des Affaires étrangères, de l'Intérieur, de la justice, ainsi que de délégués de quatre ONG et du Conseil national de lutte contre la corruption.

Un site dédié à ces candidatures a été mis en place par le CNDH. Les délégations d'observateurs doivent suivre les élections communales et régionales du 4 septembre, le scrutin pour les Conseils préfectoraux et des provinces du 17 août et le renouvellement de la Chambre des conseillers le 2 octobre.

http://www.le360.ma/fr/politique/elections-la-gestion-des-observateurs-independants-confiee-au-cndh-45641

Élections: comment sont choisis les observateurs

Les inscriptions sont ouvertes pour les futurs observateurs des élections. Une commission relevant du CNDH sera chargée d'examiner les demandes en ligne et d'accorder les accréditations.

L'observation indépendante des élections peut être exercée soit par les institutions nationales habilitées à accomplir les missions d'observation électorale, soit par les associations actives de la société civile reconnues pour leur sérieux dans leur action en matière des droits de l'homme, légalement constituées et fonctionnant conformément à leurs statuts. Enfin, elle peut être assurée par les ONG internationales reconnues pour leur indépendance et leur objectivité.

Pour participer à la mission d'observation des prochaines élections, il faut remplir certaines conditions. En effet, les observateurs ne doivent être candidats dans aucune circonscription électorale au titre des élections en cours d'organisation et doivent être inscrits sur les listes électorales.

Ces observateurs auront le droit de:

- Circuler librement sur l'ensemble du territoire national pour exercer les missions d'observation des élections pour lesquelles ils ont été accrédités;

- Circuler librement sur l'ensemble du territoire national pour exercer les missions d'observation des élections pour lesquelles ils ont été accrédités;

- Obtenir les informations relatives au déroulement des opérations électorales pour lesquelles ils ont été accrédités, avec la possibilité d'effectuer toute rencontre ou entretien avec les intervenants dans ces opérations;

- Assister aux manifestations et aux rassemblements publics organisés dans le cadre des campagnes électorales;

- Accéder aux bureaux de vote, aux bureaux de vote centralisateurs et aux commissions de recensement pour exercer les missions d'observation et de suivi des opérations de scrutin, de dépouillement et de proclamation des résultats;

- Communiquer avec les différents médias publics et privés après la proclamation des résultats du scrutin;

- Tenir des rencontres avec tous les intervenants dans l'opération électorale, pour débattre des conclusions de leurs travaux et de leurs recommandations formulées à ce sujet, lors de l'élaboration de leur rapport;

- Et enfin, élaborer des rapports d'évaluation du déroulement des opérations électorales et de ses résultats et les transmettre à l'instance accréditée et à la commission.

Pour obtenir l'accréditation, il faut faire, à travers son représentant légal, une demande auprès de la commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections.

La demande d'accréditation se fait sur la base d'un formulaire, établi par la commission spéciale, rempli par voie électronique et accompagné des documents qu'elle fixe. La demande doit être présentée à la commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections avant le 21 août 2015.

Le formulaire est disponible ici.

Présidée par le président du Conseil national des droits de l'homme, la commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections est composée de quatre membres, relevant de quatre départements ministériels: de la Justice, de l'Intérieur, des Affaires étrangères et enfin le ministère de la Communication. La commission compte également un représentant de la délégation interministérielles des droits de l'homme, un représentant de l'Instance centrale de prévention de la corruption (ICPC), cinq représentants des associations de la société civile, représentées au sein du CNDH.

Par ailleurs, le président de la commission se réserve le droit d'inviter toute personne qualifiée à participer aux travaux de la commission à titre consultatif.

http://www.medias24.com/NATION/POLITIQUE/156547-Elections-comment-sont-choisis-les-observateurs.html#sthash.MBydAov9.uxfs&st_refDomain=t.co&st_refQuery=/lgKu434jS4